على تقدير تسليم ان الاخص مغن فاشار الى منع انحصار الاسم
المختص بشيء معين في العلم فانه يجوز ان يكون الاسم المختص
بشيء معين غير علم كما ذهبوا اليه في رحمن فانه مختص بالله
مع انه صفة لا علم والجواب ان هذا الاختصاص عارض لا بحسب
الوضع تامل قوله وقيل احترز بقوله الخ هذا مقابل قوله
والاشارة العينية الاخير مغن عما سبق قوله وفيه نظر الخ هذا الرد
ظاهر لو اريد بالشرط اي بشرط كان يشمل الوضع فلو اريد ما يعم
الوضع بان يكون معنى قوله ابتدا التعيين للفظ يعني انحصاره لا يتوقف
بعد العلم بالوضع على شيء اخر كان رده بان يقال هذا تعينه معنى قوله
باسم مختص به تعالى فيلزم الحشو واستدراك قوله ابتدا قوله
نحو قل هو الله يحتمل ان يكون هو مبتدا والله خبرا واحد خبرا ثانيا
او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من
المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي
وان يكون هو ضمير الشان والجملة خبره وتعتبر الاحدية
بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه كالوجوب واستحقاق
العبادة او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين
تظهر فائدة حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثله زيد احد
قوله حذفت الهمزة اي تخفيفا قوله وعوضت الخ اي وان
كانت موجودة من قبل فكانت غير عوض ثم الزمت الكلمة
عوضا وكتب ايضا على هذه القولة ما نصه لا يقال كيف عوض
عنها حرف التعريف مع انه موجود في الكلمة من اول الامر لانا نقول
ليس المراد هنا بالتعويض ايراده ليكون عوضا حتى تعتبر
فيه سابقة العدم بل المراد اعتباره عوضا لا يقال لو عوض
عنها حرف التعريف لم يصح ان يقال الاله بالهمزة اذ يلزم فيه
الجمع بين العوض والمعوض وهو لا يجوز لانا نقول الاله بالهمزة

ليس

ليس هو الذي وقع فيه التعويض حتى يمتنع بل هو اللفظ قبل
التعويض واما ما وقع فيه التعويض فلا همزة فيه فان اريد
انه هو هو باطل وان اريد انه غيره لكن اذا وقع التعويض
في لفظ امتنع الجمع بين العوض والمعوض ولو بالنظر لحالته
قبل التعويض فهو ممنوع على ان ظاهر كلام الرضي ان ليست الصح
عوضا بل تشبه العوض فانه قال انها كالعوض المحض يعني انها
ليست متمحضة للعوضية بل للتعريف ايضا فليست
عوضا محضا لكنها كالعوض المحض قوله ثم جعل علما الخ اي بعد
حذف الهمزة واما قبل فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء
الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة
لكن الاظهر اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة فصار الله محذوف الهمزة
مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها
علم لذلك الذات المقدسة الالهية مثل النجم قبل الحذف اطلق على
غيره اطلاق النجم على الثريا فيكون الغلبة تحقيقية وبعده
لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة تقديرية قوله
الواجب الوجود الخ الغرض من هذه القيود بيان الذات
المسمى لا بيان اعتبارها في المسمى والا كان المسمى مجموع الذات
والصفة فانه ليس كذلك بل المسمى الذات وحدها
قوله فلا يكون علما اي بالاصالة فلا ينافي انه على هذا قد يجعل
علما بالغلبة قوله وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله الخ اعلم
ان قولهم لا اله الا الله كلمة توحيد باتفاق وهذا الاستثناء
بدل من اسم لا على المحل والخبر المحذوف اي لا اله موجود ا
و في الوجود الا الله فان قلت هلا قدرت الخبر ممكن
فنفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت
لان هذا رد لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة

Copyright © King Saud University